

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1505

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، 12 حزيران/يونيه 2019، الساعة 15/05

الرئيس: السيد خورخي فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-11607(A)



* 1 9 1 1 6 0 7 *

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1505 لمؤتمر نزع السلاح.

الزملاء الموقرون، سنعقد، مثلما أعلن سابقاً، جلسة مواضيعية بعد ظهر اليوم بشأن البنود 5 و6 و7 من جدول الأعمال. والمشاركون المدعوون هم السفير يوري أمبارازيفتش، الممثل الدائم لجمهورية بيلاروس لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، والسيدة كيرستين فينيار، نائبة مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وسيتكلم كلاهما أمام المؤتمر عن هذه البنود من جدول الأعمال.

وأقترح بعد أن نستمع إلى العروض أن نعقد بقية المناقشات الموضوعية المقررة اليوم في إطار غير رسمي. وبذلك، أعترم تعليق الجلسة العامة الرسمية وفتح باب المناقشة غير الرسمية، وذلك بعد تقديم المتحاورين عرضيهما. وفور انتهاء مناقشتكم، سأنهي الجلسة غير الرسمية وأستأنف الجلسة العامة الرسمية لكي أعطي الكلمة لأي وفد يرغب في تناول الكلمة في تلك المرحلة.

أيها الزملاء الكرام، أود بادئ ذي بدء أن أرحب بالسفير يوري أمبارازيفتش، الممثل الدائم لجمهورية بيلاروس لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. سعادة السفير، لكم الكلمة.

السيد أمبارازيفتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أولاً أن أعرب عن شكري للسفير خورخي فاليرو على إتاحة هذه الفرصة لإجراء مناقشة موضوعية بشأن البنود 5 و6 و7 من جدول أعمال المؤتمر. وكما تعلمون، أتاحت لنا فرصة النظر في هذه المسائل بقدر من التعمق في العام الماضي في إطار الهيئة الفرعية 5. وقمنا بعقد سبعة اجتماعات، بما في ذلك أربعة اجتماعات مواضيعية دُعي إليها خبراء بارزون. واعتمد أيضاً التقرير الوارد في الوثيقة CD/2141.

ولقد درسنا مواضيع مهمة وشاملة، حيث قد يؤثر عملنا بشأنها على استكمال بنود جدول الأعمال "التقليدية" وفعالية عمل المؤتمر ككل. وخلال اجتماعات الخبراء، نظرنا في المسائل المتصلة بالتطورات العلمية والتكنولوجية والمخاطر المتصلة بزيادة أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وقد تناولنا مسائل الأمن السيبراني واستخدام الذكاء الاصطناعي للأغراض العسكرية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل بين الجهات الفاعلة من غير الدول، ونزع السلاح العام الكامل، وتعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية. والقضايا التي نظرنا فيها تشكل في جوانب عديدة منها محور اهتمام الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك الجزء المعنون "نزع السلاح من أجل الأجيال المقبلة" من خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح.

وليست المخاطر التالية سوى قائمة مجتزأة من المخاطر التي أشار إليها الخبراء والوفود في هذه القاعة: البيولوجيا التركيبية، والتهديدات الإلكترونية، واستخدام الذكاء الاصطناعي ونظم الأسلحة المستقلة، وخطر حيازة الأطراف الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات ذات الصلة.

وإجمالاً، نرى أن مناقشاتنا أكدت أن الدول الأعضاء تؤيد مُهَجاً مختلفة بشأن طريقة النظر إلى هذه القضايا والدور المحتمل الذي يمكن أن يضطلع به المؤتمر في هذه العملية. وفي الوقت نفسه، لم تشكل أي دولة من الدول الأعضاء في ضرورة تقييم المخاطر المتصلة بالتطورات العلمية والتكنولوجية.

وركزت المناقشات أيضاً على الحاجة الماسة إلى إخضاع الباحثين لمزيد من المساءلة عند استحداث الاختراعات وأهمية السعي إلى تحقيق توازن بين التقدم العلمي والتكنولوجي لأغراض سلمية وعدم السماح بإساءة استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام.

وبصفتي منسقاً للهيئة الفرعية 5، أود بصفة عامة، كممثل لبلد يهتم اهتماماً صادقاً بهذه المسألة، أن يكون المؤتمر أكثر تحمساً لمنع استخدام التطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة في الأغراض التدميرية. وبالنظر إلى التطور السريع للتقدم العلمي والتكنولوجي والتكنولوجيات الجديدة، يمكن وصف المواضيع التي نظرت فيها الهيئة الفرعية 5 في عام 2018 بأنها مواضيع مشتركة بين القطاعات وتتطرق إلى جميع جوانب نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونرى أن الوقت قد حان للتوقف عن ممارسة تقسيم المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر إلى مسائل جوهرية ومسائل أخرى. ويجب النظر في التحديات التي يجري بحثها في إطار البنود 5 و6 و7 من جدول الأعمال على قدم المساواة مع نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والضمانات الأمنية السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء.

وستمثل التدابير الوقائية التي يمكن أن يتخذها المؤتمر للتصدي لهذه التهديدات إسهاماً رئيسياً في عدم الانتشار وتعزيز الأمن الدولي. وستمكن الخطوات الرامية إلى تحسين الشفافية وتدابير بناء الثقة من تخفيف حدة التوتر والتوصل إلى خفض التوتر الذي ينتظره الكثير من الناس بشغف. وكما هو الحال بالنسبة إلى نزع السلاح النووي، نعتقد أن اعتماد نهج تدريجي مرحلي هو الأفضل. ويتطلب منا ذلك اتخاذ قرارات بسيطة وفعالة ومجدية.

وفيما يتعلق بأنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، يمكن أن يتمثل أحد التدابير الوقائية في إنشاء آلية لرصد وتقييم أثر التطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة على السلامة الصناعية. وهذا النهج ليس بجديد بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة. فهناك توصية مماثلة ترد في تقرير اللجنة العلمية لمستقبل العمل. وتدعو هذه التوصية إلى النظر في هذه العوامل من وجهة نظر ضمان حق ثابت ومستدام في العمل. وهي فكرة جد مهمة.

ويشير العديد من الباحثين إلى أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي يمكن أن تصبح سلاحاً متكاملًا من أسلحة الدمار الشامل. وتعكف محافل أخرى بالفعل على دراسة ذلك: فاتفاقية الأسلحة اللاإنسانية تتوقع إمكانية إعمال الذكاء الاصطناعي في صنع منظومات الأسلحة انطلاقاً من الأسلحة التقليدية. وفي الآونة الأخيرة، ناقشت مجموعة العشرين مبادئ استخدام الذكاء الاصطناعي ووافقت عليها، كما ورد في وسائل الإعلام. وجرى التسليم كمبدأ توجيهي، في جملة أمور، بأن نُظَم الذكاء الاصطناعي يجب أن تكون قوية وآمنة ومأمونة طوال فترة استخدامها، ويجب ألا تنطوي على أي مخاطر غير مقبولة.

هل يمكن للمؤتمر أن ينظر في تطبيق الذكاء الاصطناعي من وجهة نظر ضمان عدم وجود مخاطر غير مقبولة على الأمن العالمي؟ أظن أن ذلك ممكن.

ويمكن أن ينظر المؤتمر كذلك في موضوع منع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول. ويتعلق البند 6 من جدول الأعمال بمبادرة لوضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

فأين تكمن قيمتها المضافة؟ في رأيي، تكمن هذه القيمة المضافة على الأقل في وضع قواعد وإجراءات واضحة وموحدة لمنع وقوع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، أولاً وقبل كل شيء في حالة نشوب نزاعات، وأيضاً لتدمير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والمعدات اللازمة لها عند مصادرتها من جهات فاعلة من غير الدول.

وحتى إذا لم نتفق إلا على هذه الأحكام الضيقة جداً، فإنها ستكون مساهمة مباشرة يمكن للمؤتمر أن يقدمها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة.

والمضي قدماً بشأن مسائل الشفافية، بما في ذلك دور التكنولوجيات الجديدة وضمائنها، سيقربنا من تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل في إطار رقابة دولية فعالة. ونرى أن تحقيق هذا الهدف، الوارد في الفقرة 8 من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، يغطي تماماً المسائل التي ندرسها اليوم.

وفي الجزء الرفيع المستوى من هذا العام، اقترحت بيلاروس أيضاً خطوات نرى أن المؤتمر قد يطلب اتخاذها.

أولاً، يمكن للمؤتمر أن يطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريراً شاملاً عن المخاطر والتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة للسلم الدولي وعدم الانتشار. ومن شأن ذلك أن يوفر صورة أكثر اكتمالاً للتكنولوجيات التي قد تكون خطيرة والمخاطر المتصلة بها.

ثانياً، يمكن أن ينظر المؤتمر في النماذج الموجودة لأفضل الممارسات لدى مختلف الدول فيما يتعلق بالمخاطر والتحديات المحتملة المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة. ونعتقد أن من المهم أيضاً النظر في إمكانية إضفاء طابع منهجي على هذه الممارسات وإعمالها على الصعيد العالمي عالمياً. ويمكن أن تؤدي هذه العملية إلى صياغة قواعد أو مبادئ سلوك لمنع الاستخدام التطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة لمقاصد خبيثة.

ثالثاً، اقترحنا الانتقال إلى دراسة التدابير الوطنية لمواجهة جهود الجهات الفاعلة من غير الدول للحصول على أسلحة الدمار الشامل وإضفاء الطابع المنهجي عليها. وسوف يشكل هذا النشاط، الذي يندرج في إطار ولاية المؤتمر، إسهاماً قيماً في الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في مجال منع الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب.

وسيعقد في مينسك يومي 3 و 4 أيلول/سبتمبر من هذا العام مؤتمر دولي رفيع المستوى بعنوان "مكافحة الإرهاب من خلال نهج مبتكرة واستخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة". وتشترك في تنظيم هذا الحدث بيلاروس والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وسيجري النظر في ثلاثة مواضيع أساسية خلال المؤتمر: إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي من طرف الإرهابيين؛ واستخدام التكنولوجيات الجديدة لتعزيز قدرة الكشف؛ ووضع نهج واستراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية للتصدي لسوء استخدام التكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي في الأنشطة الإرهابية. ونأمل أن يشكل هذا المؤتمر الدولي إسهاماً كبيراً في الجهود العالمية المبذولة لاستئصال شأفة الإرهاب وإساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة. ونعزم عرض نتائج هذا الحدث على مؤتمر نزع السلاح.

وأود أيضاً أن أذكركم بأنه في عام 2020، ستعرض بيلاروس على الجمعية العامة، كما فعلت في الماضي، مشروع قرار بشأن حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة لهذه الأسلحة للنظر فيه في دورتها الخامسة والسبعين: تقرير مؤتمر نزع السلاح. وهذا القرار مرتبط مباشرة بأنشطتنا هنا في هذه القاعة. وندعو الدول إلى التفكير في الكيفية التي يمكن بها للقرار أن يعطي زخماً جديداً لعمل المؤتمر.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أقول إن بيلاروس على استعداد للتعاون البناء مع جميع الدول الأعضاء في المؤتمر على تحقيق هذه الغايات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً، سعادة السفير أمارازيفتش على العرض الذي قدمته. وأعطي الكلمة الآن للسيدة كيرستين فينيار، نائبة مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. لك الكلمة، سيدتي.

السيدة كيرستين فينيار (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة للحديث أمام مؤتمر نزع السلاح بشأن آخر التطورات منذ إصدار الهيئة الفرعية 5 للتقرير المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2018.

وسأركز ملاحظاتي على موضوعين وارين في ذلك التقرير، الفرع باء بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني، والفرع جيم بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي للأغراض العسكرية.

وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني، تحول المشهد بشكل كبير منذ صدور تقرير الهيئة الفرعية في الخريف الماضي، وسوف أسلط الضوء على تغييرين هامين: العمليات التي استهلقتها الجمعية العامة في عام 2019 والتركيز على نهج أصحاب المصالح المتعددين ضمن هاتين العمليتين.

وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وفي إطار اللجنة الأولى للجمعية العامة، كما يعلم الكثيرون منكم، شهدنا اعتماد قرارين للجمعية العامة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل وضع عمليتين متزامنتين، من المزمع إجراؤهما في وقت لاحق من هذا العام. وهناك القرار الذي تقوده الولايات المتحدة 266/73 بشأن إنشاء فريق الخبراء الحكوميين السادس المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وسيكون فريقاً مكوناً من 25 دولة برئاسة البرازيل - سفيرنا أغويار باتريوتا - يجتمع في أربع دورات بين عامي 2019 و 2021. وسيكون الاجتماع الأول في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، في حين ستعقد الاجتماعات الأخرى في آذار/مارس وآب/أغسطس من العام القادم، وأخيراً في أيار/مايو 2021. ومع أن الولاية الصادر لهذا الفريق ماثلة تماماً للولايات المسندة للأفرقة السابقة، فهناك عنصران جديدان ينبغي إبرازهما. أولاً، هناك نوعان من الآليات الاستشارية المدرجة في هذا القرار، وهما المشاورات الإقليمية، بما في ذلك مع المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأعتقد أن جامعة الدول العربية أضيفت كذلك إلى هذه العملية. وستجرى أولى هذه المشاورات مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال الأسبوع المقبل في براتيسلاف، ثم يعقبها بسرعة اجتماع الاتحاد الأوروبي. وهناك أيضاً آلية استشارية ثانية مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ماثلة على سبيل المثال لآلية فريق الخبراء الحكوميين الأخير المعني بالتدابير الفعالة الإضافية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ويدعو العنصر الجديد الثاني في القرار الدول إلى تقديم آرائها بشأن القانون الدولي، والذي سيرفق بتقرير الفريق. وكما يعلم كثيرون منكم، فإن القانون الدولي وكيفية تطبيقه كان موضوعاً مهماً في جميع اجتماعات الفريق منذ عام 2004، ولذلك فإن ضم المواقف الوطنية بشأن هذا الموضوع قد يؤدي إلى تمهيد الطريق لإجراء مناقشة مثمرة داخل الفريق.

والقرار الثاني، بطبيعة الحال، هو القرار الذي تقوده روسيا 27/73، الذي أنشأ فريقاً عاماً مفتوح باب العضوية أمام جميع الدول الاعضاء. وستأسسه سويسرا وسيجتمع في ثلاث دورات تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر، وتنعقد الدورة الثانية في شباط/فبراير من العام المقبل، وتنعقد دورة ختامية في تموز/يوليه الصيف المقبل. ولهذا القرار أيضاً آليات استشارية مدججة فيه، تركز على اجتماع فيما بين الدورات مع قطاع الصناعة والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية.

وفي الأسبوع الماضي، عقد في نيويورك الاجتماع التنظيمي للفريق العامل المفتوح باب العضوية والمؤتمر السنوي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المعني باستقرار الفضاء الإلكتروني. وقد سارت أعمال الجلسة التنظيمية بسرعة وسلاسة شديديتين، وأفضت إلى انتخاب الرئيس والتفاهم بشأن النظام الداخلي. وما لاحظناه خلال الفترة التي سبقت انعقاد الاجتماع التنظيمي وكذلك خلال مؤتمرا الذي استمر يوماً واحداً في الأسبوع الماضي هو وجود اهتمام واسع لدى الجهات الفاعلة من غير الدول بالعمليات وتحمس للمشاركة في الآليات الاستشارية.

ويتيح فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح باب العضوية فرصة للمجتمع الدولي لتعزيز وتنفيذ قواعد ومبادئ السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني، وزيادة التعاون والإسهام في منع النزاعات في الفضاء الإلكتروني وتسويتها بالوسائل السلمية. وحتى الآن، كانت هناك فرصة محدودة للدول، ناهيك عن أصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة في هذه المناقشة، لأن هذه الأفرقة كانت محدودة، ونتيجة لذلك، كان هناك تصور بأن هذا الموضوع اختصاص حصري لعدد محدود من الدول. وأعتقد أن الأحداث الجارية في جميع أنحاء العالم تبين أن الأمر لم يعد كذلك.

وصحيح أيضاً أن مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في هذه القضايا تزايدت من حيث الحجم والفائدة والتأثير. فمن ناحية، هناك اعتراف وقبول متزايدان بأن الجهات الفاعلة من غير الدول تضطلع بدور حاسم في هذه المناقشات، بل وبدور أكثر أهمية في تفعيل نتائجها. وفي حين أن معظم التوصيات التي قدمتها حتى الآن أفرقة الخبراء الحكوميين مكتوبة وموجهة إلى الدول، لا يمكن للمرء، على سبيل المثال، أن يعالج قضايا أمن سلسلة الإمداد أو الكشف عن أوجه الضعف دون العمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، من الواضح أن كثيراً من الدول لا تشعر بالارتياح بنسبة 100 في المائة، بل إنها ليست معتادة على هذا النهج الذي يتبعه أصحاب المصلحة المتعددون في معالجة قضايا الأمن الدولي، وتجد نفسها مقدمة إلى حد ما على الإبحار نحو المجهول على الصعيد الوطني.

وفي الأسبوع الماضي، سمعنا أصداً عن الأشياء التي قد ترغبون في التنبه إليها، والتي تم ذكرها كنقاط خلاف أو شواغل: أولاً، كيفية التعبير عن الطبيعة المتغيرة للتهديدات. وقد بدأ كل تقرير من تقارير الفريق بمقطع يصف معالم التهديد. ولقد طرأ الكثير من التغييرات منذ التقرير الأخير الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء في عام 2015 - على سبيل المثال، رأينا سرقة جزء من المخزونات الإلكترونية لإحدى الحكومات، سُربت بعض محتوياته إلى العالم ضمن البرامجيات الخبيثة مثل Petya وNotPetya. وكما تعلمون، أفادت بعض الشركات بتكبد خسائر تقدر بمئات الملايين من الدولارات الأمريكية بسبب هذه الهجمات. كما تضررت الخدمات الصحية الوطنية وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية.

ولقد رأينا مدناً كاملة تخضع للحصار الرقمي، وآخرها مدينة بالتمور في ولاية ماريلاند، حيث تعطل عمل عدد كبير من المكاتب الحكومية بسبب هجوم فيروس الفدية. وقد رأينا محاولات للتدخل في الانتخابات بفعل استخدام الفضاء الإلكتروني، في دول متنوعة مثل النرويج وإسرائيل والبرازيل وسنغافورة. ورأينا هجمات شاملة على النظام المالي، بما في ذلك الهجوم على المصرف المركزي لبנגلاديش عام 2016 الذي تعرض لسرقة بلغت 100 مليون دولار أمريكي. وبطبيعة الحال، هناك التقدم التكنولوجي في التعلم الآلي على شبكة إنترنت الأشياء وشبكات الجيل الخامس ومنصات الهجوم التي توفرها.

وهناك عنصر آخر يتعين أن تنتبهوا إليه، وهو بطبيعة الحال تفويض القواعد التي اتفق عليها بالفعل، بما في ذلك تلك الواردة في تقرير الفريق في عامي 2013 و2015. وقد اعتمدت الجمعية العامة، بتوافق الآراء، تقرير عام 2015 على وجه الخصوص، الذي أفاد بأنه ينبغي أن تسترشد الدول بتوصيات التقرير في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيكون من المستحسن الاستناد إلى هذا التأييد.

وهناك بطبيعة الحال مسألة فهم كيفية تطبيق القانون الدولي، وهو ما أشرت إليه من قبل. وكان السؤال الذي طرحته بعض الوفود في مناقشات الهيئة الفرعية في العام الماضي هو ما إذا كان من الضروري وضع صك قانوني جديد أو ما إذا كان القانون الدولي الحالي كافياً.

وتمثلت النقطة الأخيرة - التي تكرر طرحها في مؤتمرنا في الأسبوع الماضي - في كيفية الإبقاء على تركيز هذه العمليات، وخاصة الفريق العامل المفتوح باب العضوية، منصباً على قضايا اللجنة الأولى ومنعها من الانحراف إلى مواضيع أخرى، مثل الخصوصية وإدارة الإنترنت والإرهاب وحقوق الإنسان، التي تتناولها لجان وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

وأود أن أذكر فقط ذكراً عابراً أننا شهدنا يوم الإثنين، إصدار تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم العام المعني بالتعاون الرقمي. وبعد سنة من المشاورات والمناقشات المكثفة بين أصحاب المصلحة المتعددين داخل الفريق نفسه، أصدر الفريق تقريراً يوصي بوضع التزام عالمي بالثقة والأمن الرقميين. ويذكر الفريق أن هذا الالتزام من شأنه أن يعزز تنفيذ القواعد القائمة أو المتفق عليها، بما في ذلك تلك الواردة في تقارير فريق الخبراء الحكوميين.

وإذ ننتقل الآن إلى ومخصوص الفرع المتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي للأغراض العسكرية الوارد في الوثيقة CD/2141، ركز جزء كبير من هذا الفرع على مناقشة نُظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وبما أن معظمكم يشارك بنشاط في عملية الاتفاقية، فلن أقدم معلومات محدّثة عن المناقشات في ذلك المحفل.

وأود عوضاً عن ذلك أن أدعوكم إلى النظر في التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي في مواضيع أخرى غير نُظم الأسلحة. إذ نسمع كل أسبوع بعض المقالات أو التعليقات في وسائل الإعلام عن سباق التسلح الوشيك في مجال الذكاء الاصطناعي. ونادراً ما تجد عندما تقرأ هذا النوع من المقالات أنها تتناول التكنولوجيات التي تزداد قدرة على التشغيل الذاتي التي ناقشها في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وفي معظم الأوقات، لا علاقة لهذه المقالات بالأسلحة على الإطلاق - إذ تتطرق إلى منافسة استراتيجية عالمية شرسة على الذكاء الاصطناعي، سواء تعلق الأمر بالفوق الاقتصادي أو التكنولوجي بل وربما بعض التطبيقات العسكرية، وليس الأسلحة في حد ذاتها.

وبذلك، فأنا أشكك شخصياً في دقة مفهوم سباق التسلح في مجال الذكاء الاصطناعي. وأعتقد أنه قد يتعين أن ننظر في تحديد أسلحة الذكاء الاصطناعي أو نفكر فيه بمزيد من التعمق. وربما تكون هناك حاجة للنظر فيما إذا كانت التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي خارج منظومات الأسلحة تخلق ظروفاً من الخطر أو عدم الاستقرار كتلك التي نعهد بها عادة إلى عملية تحديد الأسلحة لمعالجتها. وعندما أقول خارج منظومات الأسلحة، فإنني أشير إلى أدوات دعم القرار العسكري ونظم القيادة والتحكم وقرارات الاحتجاز واختيار الهدف المتوقع وتقييم الأضرار والتعرف على الصور ومعالجتها مثل مشروع Project Maven أو أشياء مثل شاشات عرض أمامية، مثل مشروع HoloLens. وكما يعلم الجميع في هذه القاعة، فإن تدابير تحديد الأسلحة تخدم مجموعة متنوعة من الأغراض: فهي يمكن أن تخلق الاستقرار أو تفنن المبادئ القانونية أو تعزز الامتثال للقانون الإنساني الدولي. ويمكن أن يعالج تحديد الأسلحة المخاطر أو أن يزيد من سلامة النُظم؛ ويمكن أن يساعدنا في أخلاقياتنا وقيمنا، وهذه ليست إلا بعضاً من أغراضه ومقاصده. ويبدو أن هذه الأهداف منشودة في مجال التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي. وربما يتعين أيضاً النظر فيما قد تبدو عليه تدابير بناء الثقة في مجال الذكاء الاصطناعي في عالم يمكن فيه من الناحية التكنولوجية، بسهولة وبتكلفة منخفضة، إنتاج ونشر محتويات مكتوبة وسمعية ومرئية زائفة. وفي زمن تطبعه التوترات الدولية وانعدام الثقة، قد نحتاج إلى السعي بجمّة إلى اتخاذ تدابير للاستقرار الرقمي للمساعدة على إبطاء الوتيرة التي يحتمل أن تتفاقم بها الأزمة.

وخلال الأسبوع الماضي فقط، تمكن باحثو سامسونغ في روسيا من استحداث فيديو انطلاقاً من صورة واحدة، وتمكن باحثون من شركة Adobe وجامعة ستانفورد وجامعة برينستون ومعهد ماكس بلانك للمعلوماتية من تغيير تسجيل صوتي في فيديو ليَقول شخصاً ما لم يقله في محتوى الشريط حرفياً. والمثير للاهتمام، إذا شاهدتم مقطع الفيديو، هو أنه عندما عُرض على الأشخاص الذين خضعوا للاختبار مقطع الفيديو الأصلي الحقيقي ومقطع الفيديو المعدل، فإن نسبة مغوية كبيرة منهم قالوا إن مقطع الفيديو المعدل هو مقطع الفيديو الحقيقي.

وفي الختام، يتعلق الفرع ألف من تقرير الهيئة الفرعية 5 بالتطورات في مجال العلم والتكنولوجيا. ويلاحظ أن بعض الوفود اقترحت ضرورة رصد التطورات ذات الصلة في مجال العلم والتكنولوجيا. ويسرني أن أذكركم بأن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح سينظم في 19 آب/أغسطس أول حوار له بشأن الابتكارات. وقد طلبت الدول الأعضاء عقد هذا الاجتماع بموجب القرار 32/73 بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح. وسينظر الحوار بشأن الابتكارات في التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا التي لا يجري تناولها حالياً في عمليات نزع السلاح القائمة. وتتخلص الفكرة في النظر في التطبيقات المفيدة المحتملة والتحديات أو المخاطر المترتبة على الابتكارات التكنولوجية الناشئة على السواء، والمساعدة على الخروج بفهم مشترك لهذه التكنولوجيات المعقدة إلى حد كبير، وبالطبع تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

وسوف يتمحور موضوع حوار هذه السنة حول التكنولوجيات الرقمية. وبطبيعة الحال، هناك مجموعة متنوعة من عمليات الأمم المتحدة الجارية حالياً والتي تنطرق إلى التكنولوجيات الرقمية. وقد أشرت إلى العديد منها للتو: فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح باب العضوية والفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وفي 19 آب/أغسطس، سننظر في الجانب الدولي للابتكارات الرقمية التي ليست مدرجة حالياً على جدول أعمال نزع السلاح. وتشمل هذه العمليات الحوسبة الكمية وإترنت الأشياء وتكنولوجيا السجلات الموزعة، التي يعرفها الكثير منكم باسم سلسلة السجلات المغلقة (blockchain)، والذكاء الاصطناعي والتطبيقات العسكرية غير نُظم الأسلحة.

وبذلك، فإن الحوار بشأن الابتكارات سيساعدنا حقاً في أن نتعرف على ما تعنيه هذه الابتكارات بالنسبة إلى الأمن الدولي، بما في ذلك، كما قلت، التطبيقات المفيدة لأهداف تحديد الأسلحة مثل استخدام تكنولوجيا السجلات الموزعة لاستحداث شهادات مستخدم نهائي ثابتة. وحظي هذا الحوار الاستهلاكي بدعم سخّي من ألمانيا والهند وقطر وسويسرا. وتطلع لأن نراكم بين الحضور في ذلك الاجتماع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً، السيدة فينيار، على العرض الذي قدمته. أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون، سأعلق الجلسة الآن لبضع دقائق لاتخاذ الترتيبات التقنية اللازمة لمواصلة العمل في إطار غير رسمي من أجل إتاحة الفرصة للوفود الراغبة في الكلام بحرية.

علقت الجلسة الساعة 15/35 واستؤنفت الساعة 16/20.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن استئناف الجلسة. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد بغائي حمانه (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكرًا، السيد الرئيس. أود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنتك على قيادتك الاحترافية والمقتدرة خلال فترة رئاستك، وعلى كل الجهود التي تبذلها إلى جانب جهود فريقك وجهود الأمانة.

وأود أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأطراف لمجموعة 21 في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية:

وتود مجموعة الـ 21 أن تؤكد مرة أخرى، أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح الذي كلفته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وتؤكد أهمية المحافظة عليه عن طريق تعزيز طبيعة هذه الهيئة ودورها وولايتها. ويجب أن تؤكد على ضرورة مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز وتنشيط المؤتمر والحفاظ على مصداقيته من خلال استئناف العمل الموضوعي، بما في ذلك المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وتؤكد مجموعة الـ 21 من جديد ورقة العمل التي أعدتها بشأن نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة CD/2135، وجميع ورقات العمل الأخرى المقدمة إلى المؤتمر في عام 2018.

ولا يزال نزع السلاح النووي يمثل أولوية الأولويات لدى المجتمع الدولي. وتكرر مجموعة الـ 21 الإعراب عن قلقها العميق إزاء الخطر الذي يتهدد بقاء البشرية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها. وإذ تشدد المجموعة على التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فإنها تؤكد على الحاجة الملحة لبدء المفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من التأخير. وعلى سبيل الأولوية القصوى، يتعين بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على أساس برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر حيازتها واستحداثها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستعمالها بما يؤدي إلى إزالتها الشاملة غير التمييزية والقابلة للتحقق في إطار زمني محدد. وفي هذا السياق، تذكّر المجموعة بورقة عملها الواردة في الوثيقة CD/2063، وهي الورقة التي تدعو إلى التعجيل ببدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر حيازتها واستحداثها وإنتاجها واقتنائها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدمير تلك الأسلحة.

وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي، لأول مرة في التاريخ، عن كون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وذلك بمناسبة انعقاد القمة الثانية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في هافانا في كوبا، يومي 28 و29 كانون الثاني/يناير 2014. وتضمن هذا الإعلان التزام جميع دول تلك المنطقة بتعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية وبالإسهام في نزع السلاح بصورة عامة وكاملة. وبجدونا الأمل في أن يتبع هذا الإعلان صدور إعلانات سياسية أخرى عن مناطق سلام في أنحاء أخرى من العالم. وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي، الذي اعتمد في القمة الرابعة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت في كيتو في إكوادور، في 27 كانون الثاني/يناير 2016، والذي تجدد فيه التأكيد، في جملة أمور، على التزام جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين والاستقلال السياسي ونزع السلاح النووي الذي يفضي إلى نزع أسلحة عام وكامل وقابل للتحقق. وترحب المجموعة أيضاً بإعلان بونتا كانا السياسي، المعتمد في القمة الخامسة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المعقودة في بونتا كانا في الجمهورية الدومينيكية، في 25 كانون الثاني/يناير 2017، الذي يؤكد مجدداً التزام الجماعة بتحقيق حظر الأسلحة النووية وإزالتها على نحو كامل. وتعيد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأكيد التزامها بتعزيز موقف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة سلام وتبرز خاصيتها المتمثلة في كونها أول منطقة، على الإطلاق، خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة ثلاثيولوكو. وترحب المجموعة بالاحتفال في 14 شباط/فبراير 2017، في المكسيك، بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة ثلاثيولوكو في إطار عمل الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وترحب المجموعة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة باسم معاهدة بليندابا، والموقعة في القاهرة في مصر، في عام 1996. وتسعى المعاهدة التي دخلت حيز النفاذ في 15 تموز/يوليه 2009، إلى منع نصب أجهزة نووية متفجرة في القارة وحظر اختبار الأسلحة النووية والتخلص من النفايات المشعة فيها. وقد أنشئت المفوضية الأفريقية للطاقة النووية لغرض كفالة الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في هذه المعاهدة.

وتعيد مجموعة الـ 21 تأكيد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مضمار نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تصميمها على مناصرة مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للتفاوض في هذين المجالين. وترحب المجموعة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في 26 أيلول/سبتمبر 2013 وتعيد تأكيد القرار 251/72 ذي الصلة الذي اعتمده الجمعية العامة والذي ينص على متابعة هذا الاجتماع. وكما قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة عن صواب في مؤتمر نزع السلاح في عام 2015، لقد "برهن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي على أن هذه القضية لا تزال تشكل إحدى الأولويات الدولية الرئيسية وتستحق الاهتمام على أعلى المستويات". وفي هذا السياق، تؤيد المجموعة على نحو تام أهداف القرار 251/72، وخاصة دعوة الجمعية العامة إلى صدور قرار عاجل عن مؤتمر نزع السلاح للبدء في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدمير تلك الأسلحة. وستدلي مجموعة الـ 21 ببيان منفصل في جلسة المؤتمر العامة بشأن هذه المسألة. وترحب المجموعة أيضاً بالقرار الداعي إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في نيويورك، في موعد يتقرر لاحقاً، من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. وترحب المجموعة بإعلان يوم 26 أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وترحب أيضاً بالاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يُعقد كل عام للاحتفال بهذا اليوم الدولي والترويج له.

وتعيد المجموعة تأكيد أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتشير إلى تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية الذي كلفته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن "يضع مقترحات لتحقيق تقدم في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وإبقائه كذلك"، وتأمل أن يساهم التقرير في إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدمير تلك الأسلحة.

السيد الرئيس، تحيط المجموعة علماً باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في 7 تموز/يوليه 2017 في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى إزالتها تماماً، الذي عقد عملاً بقرار الجمعية العامة 258/71، في الفترتين من 27 إلى 31 آذار/مارس ومن 15 حزيران/يونيه إلى 7 تموز/يوليه 2017 في نيويورك. وتؤكد المجموعة مجدداً أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وريثما تتحقق الإزالة التامة لهذه الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة، على سبيل الأولوية القصوى، إلى إبرام صك عالمي ملزم قانوناً وغير مشروط يضمن فعلياً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها. وتعرب المجموعة عن قلقها لأنه، رغم التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية وطلبات الدول غير الحائزة لها منذ أمد طويل بالحصول على تلك الضمانات الملزمة قانوناً، لم يُحرز أي تقدم ملموس في هذا الصدد. وما يثير قلقاً أكبر أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتعرض بشكل ضمني أو صريح لتهديدات نووية من بعض الدول الحائزة لتلك الأسلحة، وهو ما يخالف التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتدعو المجموعة أيضاً إلى بدء مفاوضات من أجل إبرام اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أيّاً كانت الظروف، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 74/73.

وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء ما قد ينجم عن أي تفجير نووي من قتل ودمار فوريين وعشوائيين وهائلين ومن عواقب كارثية طويلة الأجل على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، وهو ما سيُعزّض حياة الأجيال الحاضرة والقادمة للخطر. وتعتقد المجموعة أن الإدراك التام للعواقب الكارثية للأسلحة النووية يجب أن يكون الأساس لجميع النُهج والجهود والالتزامات الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، وذلك من خلال عملية شاملة تشارك فيها جميع الدول.

وفي هذا السياق، تتفق المجموعة مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة الذي أشار في بيان في 23 أيار/مايو 2015 إلى تزايد إدراك العواقب الإنسانية الكارثية لأي استعمال للأسلحة النووية. وترحب المجموعة في هذا الصدد بالمؤتمرات التي عُقدت بشأن هذا الموضوع في أوغسلا في آذار/مارس 2013، وفي المكسيك في شباط/فبراير 2014، وفي فيينا في كانون الأول/ديسمبر 2014.

وترحب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بروح استنتاجات المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وتدعو المجموعة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تنفيذ تعهداتها الصريح بإزالة ترساناتها النووية إزالة تامة، تمهيداً لنزع السلاح النووي الذي التزمت به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة. وبالنظر إلى الآثار الإنسانية الكارثية والمخاطر والتهديدات غير المقبولة المرتبطة بتفجير سلاح نووي، فإننا سنسعى إلى التعاون مع جميع أصحاب المصلحة في الجهود الرامية إلى حظر وإزالة الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تشير المجموعة إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين.

وتعرب مجموعة الـ 21 عن خيبة أملها لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بالأعمال الموضوعية المدرجة في جدول أعماله. وتحيط المجموعة علماً بمختلف الجهود المبذولة

للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح وجميع القرارات والجهود والمقترحات اللاحقة الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

وتكرر المجموعة الإشارة إلى الحاجة الملحة لتنفيذ ولاية مؤتمر نزع السلاح على النحو الذي حددته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والحاجة أيضاً إلى اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل يستند إلى جدول أعماله، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول ومعالجة جملة أمور منها القضايا الأساسية، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وفقاً لمواد النظام الداخلي ومنها قاعدة توافق الآراء. والمجموعة تشجعك، سيدي الرئيس، على عدم ادخار أي جهد وعلى إكمال المشاورات الواسعة النطاق مع جميع وفود المؤتمر لبلوغ هذا الهدف.

وتعتقد المجموعة كذلك أن تعزيز عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يستند إلى ضرورة ممارسة إرادة سياسية تراعي مصالح الأمن الجماعي لكافة الدول.

وإذ تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء استمرار عدم التوافق في الآراء بشأن تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وبخاصة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى، فهي تعيد تأكيد دعمها لمسألة التعجيل بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح وتعرب عن قلقها البالغ لعدم عقد هذه الدورة حتى الآن. وترحب المجموعة بالنتائج الناجحة التي أحرزها الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها 66/65 ومقررها 551/70، والذي عقد دوراته الموضوعية في عامي 2016 و2017، تحت الرئاسة القديرة للإكوادور، واعتمد بتوافق الآراء توصيات بشأن أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة وجدول أعمال هذه الدورة التي أكدت من جديد أهمية آلية نزع السلاح القائمة في الأمم المتحدة، ونظرت في سبل تعزيز وتحسين فعاليتها. وترحب المجموعة بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية وعلى التوصيات الموضوعية الواردة فيه.

وتعيد مجموعة الـ 21 تأكيد أهمية إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتنوّه بالمقرر الوارد في قرار الجمعية العامة 546/73 الذي يعهد إلى الأمين العام بعقد مؤتمر لوضع معاهدة بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. وتهيب المجموعة بجميع الدول أن تدعم بنشاط هذا المؤتمر وأن تُسهم في إنجاحه.

وتعرب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها وبالغ قلقها من أن ثلاث دول أطراف، من بينها دولتان تقع على عاتقهما مسؤولية خاصة بصفتها من الدول الوديعه لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومن الدول المشاركة في تقديم قرار مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط، قد حالت دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض التاسع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك العملية الرامية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو الوارد في القرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر في عام 1995. ومن شأن ذلك أن يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار برمتها. وتؤكد دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مجدداً أن قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط لا يزال

هو الأساس لإنشاء هذه المنطقة وأنه يظل صالحاً إلى حين تنفيذه بالكامل. وتعرب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أيضاً عن قلقها البالغ إزاء عدم تنفيذ قرار عام 1995، ووفقاً للفقرة 6 من هذا القرار، "تطلب إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة قيام الأطراف الإقليمية، في وقت مبكر، بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل"، وتؤكد من جديد أن المشاركين في تقديم القرار يجب أن يتخذوا جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذاً كاملاً ودون مزيد من التأخير. وتعرب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن بالغ قلقها لأن الاستمرار في عدم تنفيذ قرار عام 1995، خلافاً لما تدعو إليه المقررات المتخذة في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار ذات الصلة، يقوّض مصداقية معاهدة عدم الانتشار ويخل بالتوازن الدقيق بين أركانها الثلاثة، بالنظر إلى أن تمديد العمل بالمعاهدة إلى أجل غير مسمى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار عام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤكد دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد الحاجة الملحة لانضمام إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورغم أن عدم الاتفاق على وثيقة ختامية يمكن أن يقوّض نظام معاهدة عدم الانتشار، فإن دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تشدد على استمرار سريان الالتزامات المقطوعة في عام 1995 وعام 2000 وعام 2010، ولا سيما التعهد الصريح بنزع السلاح النووي، وتدعو إلى تنفيذها الكامل دون مزيد من التأخير.

وتسلّم المجموعة بأهمية استمرار المشاورات بشأن إمكانية توسيع نطاق العضوية في مؤتمر نزع السلاح.

وتؤكد المجموعة الحاجة الملحة إلى معالجة الثنائية المتمثلة في عدم التقدم في نزع السلاح وزيادة التركيز على عدم الانتشار والجهود المبذولة في هذا الصدد. وتدعو المجموعة كل الدول الأعضاء إلى أن تعبر على سبيل الأولوية عن دعمها للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والاستثمار فيه، وذلك بطريقة متوازنة وشاملة بواسطة التدريب والزمالات التي توفرها الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة ببرنامج الهند السنوي للزمالات المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والمعتمد في عام 2019.

وأخيراً، سيدي الرئيس، تسلّم المجموعة أيضاً بأهمية تعزيز التعاون بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، وفقاً للمقررات التي اتخذها المؤتمر، وتواصل المجموعة دعمها لتعزيز تفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بعقد المنتدى المشترك بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني في 19 آذار/مارس 2015، ومنتدى المجتمع المدني غير الرسمي الثاني في 22 حزيران/يونيه 2016 وكذلك حوار مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني المعقود في 17 آب/أغسطس 2018.

ولا يسعني إلا أن أؤكد مرة أخرى أن هذا هو البيان العام لمجموعة الـ 21، الذي صدر في مؤتمر نزع السلاح. شكراً، سيادة الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً، سعادة سفير جمهورية إيران الإسلامية على تدخلكم نيابة عن مجموعة الـ 21 ولعبارتكم الرقيقة الموجهة للرئاسة.

وأود أن أسأل عما إذا كان أي وفد آخر يرغب في تناول الكلمة. وبما أن الأمر لا يبدو كذلك، فمن دواعي سروري، قبل أن أختتم أعمال اليوم، أن أبلغكم بأن الرئاسة طلبت إلى الأمانة تعميم النسخة المنقحة الأولى من البرنامج Rev.1، بعد مشاورات ثنائية واجتماعات مجموعات إقليمية مكثفة. وهذه النسخة المنقحة، التي عممتها الأمانة قبل بضع دقائق، جاءت نتيجة للتعليقات التي أبدت في الجلسة العامة التي عقدت الأسبوع الماضي وأثناء المشاورات التي جرت حتى الآن.

وقد تشرفت بأن حضرتت مع 30 سفيراً وأعضاء في الوفود اجتماعات ثنائية كانت مفيدة للغاية في تحسين هذه الصيغة المنقحة الأولى. ومع ذلك، أود أن أؤكد أنني أعترم مواصلة الاستماع إلى شواغلكم ومقترحاتكم، وإدراج تعليقاتكم في مشروع برنامج العمل، الذي سأقوم بتقديمه في الجلسة المناسبة. وكما ترون، بذلت الرئاسة جهداً للاعتراف بالعمل الهام الذي قامت به الهيئات الفرعية المنشأة في عام 2018، وتوحيد ولايات الأفرقة العاملة وتحديد آلية محددة لضمان استمرارية عملنا بغية وضع برنامج متعدد السنوات - وهو مقترح قدمته عدة وفود في الجلسة العامة المعقودة يوم الخميس 6 حزيران/يونيه الماضي.

ونطلب منكم أن تدرسوا هذا الاقتراح الجديد بروح إيجابية، وأن تطمئنوا إلى أن الرئاسة ستعمل بشفافية وأن تواصل التقدم في المشاورات على أوسع نطاق وبشكل شمولي قدر الإمكان.

وفي الاجتماع الذي سيعقد غداً، في 13 حزيران/يونيه، بعد المناقشة الموضوعية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، سستمكن الوفود من إبداء تعليقات أكثر تحديداً على مشروع القرار "صفر" وبرنامج العمل؛ ونرحب بالتعليقات الأولية على المشروع المنقح الذي وزعناه قبل دقائق قليلة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني العميق لكل الوفود التي شاركت اليوم على نحو بناء في مشاورات الرئاسة والجلسات العامة. ولقد عملنا بكل شفافية وشمولية، وبالتالي فقد تمكنا من التشاور مع العديد من الوفود، وتكييف خطط الرئاسة ومقترحاتنا لبرنامج العمل. وفي هذا الصدد، أدعوكم مرة أخرى إلى المشاركة بنشاط في هذه العملية.

هل يود أي وفد آخر أن يتناول الكلمة؟ وبما أن ليس هناك من يود تناول الكلمة، فإننا سنختتم عملنا اليوم. وسيعقد الاجتماع العام القادم غداً، 13 حزيران/يونيه 2019، وسيكون جلسة مواضيعية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وسيستمع الاجتماع إلى بيانات من السيد أندري بيلوسوف، السفير والممثل الدائم المناوب للاتحاد الروسي، والسيد دي أغويار باتريوتا، سفير ورئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتدابير العملية الإضافية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والسيد دانييل بورراس من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وأعتزم أيضاً مواصلة مناقشتنا بشأن برنامج العمل، وسنرحب بأي تعليقات أولية على النسخة المنقحة الأولى من برنامج العمل. وقد برحمت الرئاسة، بدعم من الأمانة، إمكانية عقد اجتماع بعد ظهر الغد إذا لزم الأمر، لكي تقدم الوفود أفكارها وآراءها ومقترحاتها، التي سنقوم على أساسها بتقييم إمكانية تقديم صيغة منقحة ثانية.

رفعت الجلسة الساعة 16/45.